

كيفية معالجة المشكلات الناشئة من تجميع المدخلات

عند حساب التغيرات في الإنتاجية الكلية *

* د. أحمد محمد متاور

مقدمة :

لم يعد إهتمام الاقتصاديين قاصرًا على بحث محددات النمو في الناتج بل تدها إلى محاولة قياس مساهمة هذه المحددات ولا سيما بعد التقدم الكبير في صياغة النماذج وتحسين أساليب التقدير فضلاً عن الوفرة النسبية في البيانات الإحصائية. وقد أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي من خلال النمو في المدخلات المادية للعمل ورأس المال - وجود "متبقى" لو فضله "Residual" قدر بنسبة تراوحت بين (الثلث والنصف) في الولايات المتحدة. ولم يستطع تفسيرها النمو في المدخلات وحدها. وقد أرجع هذا "المتبقي" إلى النمو في الإنتاجية الكلية للمدخلات التي يفترض غالباً ثباتها عند حساب مساهمة المصادر المختلفة في النمو الاقتصادي.

إن حساب التغير في الإنتاجية وتفسير مسلكها سواء على المستوى الكلي أو الجزئي يتطلب فيه العديد من العوامل المتشابكة والمعقدة ولذلك تمثل هذه المهمة أحد التحديات أمام الاقتصاديين كما أنها تحظى بالاهتمام الزائد من جانب المنظمين وصانعي القرار السياسي. وقد اختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تفسير المتبقى أو النمو في الإنتاجية، فبينما أرجع البعض إلى تأثير التقدم الفنى المحايد، يعتقد البعض الآخر بأنه نتيجة تأثير التقدم الفنى على مدخلات رأس المال فقط ، على حين أرجعه اقتصاديون آخرون إلى التحسينات النوعية في مدخلات عنصر العمل.

إن وجود المتبقى أو النمو في الإنتاجية الكلية إنما ينشأ نتيجة إنحراف أو ابتعاد الواقع عن بعض الظروف المثالية المفترضة عند حساب التغيرات في الإنتاجية ومن ثم فإن الاختلاف بين النمو في الناتج المقايس والمدخلات المادية المقاومة إنما يعكس في جزء منه عدم المقدرة على قياس وتجميع بعض المدخلات بثقة فضلاً عن صعوبة إخضاع متغيرات أخرى للتقياس الكمى. ولذلك فإنه من المتوقع أن يترتب على القياس الملازم للمدخلات (غير المتتجانسة) التقليل من مصادر الخطأ في قياس الإنتاجية الكلية الأمر الذي يجعل مؤشر النمو في الإنتاجية مقاييساً أفضل للتغير الحقيقى في الناتج.

ويستهدف هذا البحث الأمور التالية : أولاً : التعرف على كيفية معالجة المشكلات الناشئة من قياس المدخلات عند استخدام البيانات التجميعية ، وهي تلك التي تفترض تجانس هذه المدخلات حيث يتم التجميع بدون الترجيح بآلية أوزان تعكس الاختلافات في خصائص وحدات المدخلات المختلفة عند حساب التغيرات في الإنتاجية الكلية.

ثانياً : إشتقاق بعض المؤشرات النظرية التي تعتمد على استخدام البيانات غير التجمعية حيث يتم تصنيف المدخلات بطريقة تأخذ في الإعتبار وجود الاختلافات النوعية، وسيوضح البحث كيفية تحديد الأخطاء الناشئة من استخدام البيانات التجمعية للمدخلات ، فضلاً عن التوصل إلى قاعدة نظرية يمكن على أساسها للتبؤ باتجاه التحيز في مؤشر نمو الانتاجية مع التمثيل بمدخلات عنصر العمل .

ثالثاً : مدى اختبار صلاحية هذه القاعدة بمقارنة التنبؤات التي تستنتج على أساسها مع النتائج أو الأدلة التطبيقية المتاحة عن الاقتصاد الامريكي .
و عليه ينقسم البحث إلى النقاط الرئيسية التالية :

١- مؤشرات قياس الانتاجية (نظرياً وتطبيقياً).

٢- مصادر التحيز في قياس الانتاجية الكلية:

- أ - مدى ملائمة دالة الانتاج.
- ب - مدى دقة قياس المدخلات.
- ج - مدى أهمية العوامل الأخرى التي لم تؤخذ في الإعتبار.

٣ - كيفية معالجة الاقتصاديين لتجميع المدخلات غير المتتجانسة:

- أ - إحتواء أو تضمن رصيد رأس المال للتقدم الفنى.
- ب - إرجاع التحسينات النوعية في عنصر العمل إلى التقدم الفنى.
- ج - التوسيع في المصادر غير التقليدية التي تسهم في نمو الانتاج.

٤ - إشتقاق بعض المؤشرات الملائمة لحساب التغير في الانتاجية الكلية:

- أ - مؤشر التغير في الانتاجية باستخدام البيانات غير التجمعية.
- ب - تحديد الأخطاء الناشئة من استخدام البيانات التجمعية للمدخلات.
- ج - التنبؤ باتجاه التحيز في مؤشر الانتاجية عند استخدام بيانات غير تجمعية لمدخلات العمل.

٥ - مدى إتساق المؤشرات السابقة مع الأدلة التطبيقية :

- أ - التنبؤات .
- ب - النتائج أو الأدلة التطبيقية.

١ - مؤشرات قياس الإنتاجية ، نظرياً وتطبيقياً :

تقاس الإنتاجية غالباً كمعدل بين الإنتاج والمدخلات التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويمكن التمييز بين نوعين من مؤشرات قياس الإنتاجية، الأول مؤشرات الإنتاجية الجزئية "Partial" ويهتم بقياس الإنتاجية المتوسطة لكل مدخل من المدخلات على حده. والثاني مؤشرات الإنتاجية الكلية أو ما يعرف بـ "Total Factor Productivity" ويقيس الإنتاجية للوحدة من المدخلات مجتمعة، غالباً ما يشار إليه "بالمتبقي" "Residual" وأحياناً بمؤشر التقدم الفني.

ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات جبرياً ، فإذا رمزاً لمستوى الناتج الكلي بـ Q والكميات المستخدمة من مدخلات العمل ورأس المال بـ L ، K على الترتيب عدناً يمكن كتابة مؤشرات الإنتاجية الجزئية على النحو التالي :

$$\left. \begin{array}{l} AP_L = Q / L \\ AP_K = Q / K \end{array} \right\} \quad (1)$$

الإنتاجية المتوسطة للعمل:

الإنتاجية المتوسطة لرأس المال:

أما مؤشر الإنتاجية الكلية فيمكن كتابته على الصورة التالية :

$$A = Q / (aL + bK) \quad (2)$$

حيث تمثل a ، b أوزان نسبية معينة لكل من العمل ورأس المال على الترتيب.
وتوجد العديد من الطرق المستخدمة في قياس الإنتاجية الكلية وربما كان مقياس "solow" من أكثرها شيوعاً واستخداماً في الدراسات التطبيقيه (١). ويفترض دالة إنتاج من نوع كوب - بوجلاس تظهر حالة ثبات غلة الحجم فضلاً عن حيادية التقدم الفني، ويمكن كتابة مقياس "solow" على النحو التالي (٢):

$$\dot{A} / A = \dot{Q} / Q - \left[\alpha \frac{\dot{L}}{L} + \beta \frac{\dot{K}}{K} \right] \quad (3)$$

M. Ishaq Nadiri, "Some Approaches to the Theory and Measurement of Total Factor Productivity : A survey" , Journal of Literature Review, 1970, p 1138 (١)

(٢) يمكن إشتقاق المعادلة (٣) على النحو التالي :

$$\alpha \beta$$

إذا افترضنا أن دالة الإنتاج هي : $Q = AL^\alpha K^\beta$

حيث β ، α ثوابت يفترض أن $1 = \alpha + \beta$ ثابت يمثل التقدم الفني المحايد.

بأخذ لوغاریتمات الطرفين في (١) نحصل على :

$$\log Q = \log A + \alpha \log L + \beta \log K \quad (2)$$

وبإجراء التفاضل بالنسبة لعنصر الزمن في (٢) نحصل على :

$$\frac{d \log Q}{dt} = \frac{d \log A}{dt} + \alpha \frac{d \log L}{dt} + \beta \frac{d \log K}{dt} \quad (3)$$

حيث α ، β تتمثل الأنصبة النسبية لكل من العمل ورأس المال في الناتج على التوالي:
وتحتلة $(.)$ فوق المتغيرات تقاضل هذه المتغيرات بالنسبة لعنصر الزمن أي معدلات النمو عبر الزمن.
وتتمثل A/A التغير في الإنتاجية الكلية والذي يقاس طبقاً للمعاملة (3) بالفرق بين معدل نمو الناتج
الكلي ومعدلات نمو المدخلات مرجحة بأوزان تمثل أنصبتها النسبية في الناتج.

وقد أسفر قياس الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الأمريكي وبعض الدول الصناعية المتقدمة عن بعض
النتائج التطبيقيّة الهامة. ولفهم هذه النتائج نلخص أولاً أهم حقائق النمو المتكررة (1)
The Stylized Facts of Growth لفترات طويلة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينيات في هذه الدول،

حيث يتضح ما يلى :

- الثبات النسبي في معدلات نمو الناتج الكلي والعمل ورأس المال، مع ملاحظة زيادة معدل النمو في
الناتج عن معدل النمو في العمل وتقاربها تقريرياً مع معدل النمو في رصيد رأس المال.

- الثبات النسبي في معامل رأس المال / الناتج أي : K/Q

- أن النمو في الناتج الكلي ورصيد رأس المال يكون موجباً.

- الثبات النسبي لأنسبة كل من العمل ورأس المال في الناتج الكلي. (2)

$$\frac{dQ/dt}{Q} = \frac{dA/dt}{A} + \alpha \frac{dL/dt}{L} + \beta \frac{dK/dt}{K} \quad (4) \quad \text{أى ان :}$$

$$\frac{\dot{Q}}{Q} = \frac{\dot{A}}{A} + \alpha \frac{\dot{L}}{L} + \beta \frac{\dot{K}}{K} \quad (5) \quad \text{أى ان :}$$

$$\dot{A}/A = \dot{Q}/Q - \left[\alpha \frac{\dot{L}}{L} + \beta \frac{\dot{K}}{K} \right] \quad \text{وي إعادة التبسيط (5) نحصل على :}$$

(١) يرجع الفضل في ليراز هذه الحقائق إلى Nicholas Kaldor في عام ١٩٥٨ ، حيث أصبح يتعين على نماذج
النمو الاقتصادي المختلفة تفسيرها. انظر :

William H. Branson, Macro Economic Theory and policy , Harper & Row , Publishers, 1979, pp 462-65
يمكن توضيح ثبات الأنصبة النسبية لكل من العمل ورأس المال في الناتج في الأجل الطويل على النحو التالي:

يمكن تعريف نصيب الأرباح (P) من الناتج (Q) بأنها P/Q

ويتميز معدل الأرباح إلى رأس المال بالثبات في الأجل الطويل أي ثبات P/K .

بإعادة كتابة معدل الأرباح إلى الناتج على الصورة : $P/Q = P/K \cdot K/Q$

وحيث أن كل من K/Q ، P/K يتميز بالثبات .. P/Q ستتميز هي الأخرى بالثبات.

وحيث أن نصيب العمل من الناتج $W/Q =$ وطالما أن الناتج يوزع بين الأجر W والأرباح P أى أن :

$W/Q = 1 - P/Q$ تتميز بالثبات .

وفيما يلى أهم النتائج التي إتضحت من تطبيق مؤشرات قياس الانتاجية :

١- بستنج (1956), Dension (1962), Kendrick (1961), Fabricant (1959), Solow (1957), M. Abramovitz (1961) أن قياس مدخلات العمل ورأس المال بالصورة التقليدية ، كما يتضح من المعاللة (٣) قد ترك جزاءً ملحوظاً من النمو الاقتصادي بدون تفسير، حيث فاق معدل النمو المشاهد في الناتج معدلات النمو من المدخلات . فقد أوضحت تقديرات "Solow" عن الفترة من (١٩٤٩ - ١٩٥٩) في الولايات المتحدة، أن متوسط معدل النمو السنوي في الناتج قدر بحوالى ٢,٩ % بينما قدرت مساهمة العمل ورأس المال في معدل النمو السنوي بما قدره (١,٤١) % حيث كانت المساهمة ١,٩ % ، ٠,٣٢ ، ٠,٠٣ % للعمل ورأس المال على التوالي وبذلك فإن هناك حوالى ١,٤٩ % من النمو في الناتج يظل بدون تفسير وبنسبة تصل إلى حوالى ٥١ % من معدل النمو في الناتج (٢,٩ %) ، وقد أرجع Solow هذا المتبقى إلى الزيادة في التقدم الفنى.

ويتضح من إحدى دراسات (Dension) لمصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في الفترة من (١٩٢٩ - ١٩٦٩) أن المدخلات المادية للعمل ورأس المال قد ساهمت بما قدره ١,٨٢ % من هذا النمو (١,٣٢ % مساهمة العمل ، ٠,٥٠ % مساهمة رأس المال) بينما قدر معدل النمو في الناتج خلال نفس الفترة بحوالى ٣,٤١ % مما يعني وجود متبقى قدره ١,٥٩ % من الناتج بدون تفسير وبنسبة تقدر بحوالى ٤٧ % وقد أرجع الجزء الأكبر منه إلى التقدم في المعرفة.(١)

٢ - يلاحظ تباطؤ معدلات نمو الانتاجية الكلية في الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية المتقدمة ولا سيما منذ منتصف السبعينيات فيما قدر معدل النمو في الانتاجية الكلية في الولايات المتحدة بحوالى ١,٥ % سنوياً قبل عام ٧٣ لم يتعد هذا المعدل ٠,٥ % في الفترات التالية(٢) بل يلاحظ حدوث تناقص في الانتاجية الكلية طبقاً لتقديرات أخرى لـ Denison عن الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨١) حيث قدر معدل النمو السنوي في الناتج بحوالى ١,٨ % بينما قدرت مساهمة مدخلات العمل في هذا النمو بما قدره ١,٦٧ % ومدخلات رأس المال بما قدره ٤٦ % مما يعني نمواً سالباً في الانتاجية الكلية قدره ٣٣ % وبنسبة تقدر بحوالى ١٨ % من النمو في الناتج خلال نفس الفترة (٣)

Rudiger Dornbusch & Stanley Fisher, Macro Economics , McGraw-Hill, 1981, pp, 599-600

(١)

Walter Nicholson, Intermediate Micro Economics and its Application , The Dryden Press, 1990, p.211

(٢)

Elchanan Cohn, Jerry G. Geske, The Economics of Education , Pergamon Press, 1990, p.142

(٣)

٣- يلاحظ تباطؤ معدل النمو في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية المتقدمة وخاصة بعد عام ١٩٧٣^(١) حيث قدرت معدلات النمو السنوية في الإنتاجية في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٦ بنصف ما كانت عليه تقريباً في الفترات السابقة (٥٥ - ٧٣) في بينما كان متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (كمقياس لإنتاجية العمل) في الولايات المتحدة %٢ في الفترة (١٩٥٥ - ١٩٧٣) ينخفض إلى ١,٣ % فقط في الفترة التالية ويلاحظ نفس الاتجاه بالنسبة لكندا (من ٣٪ إلى ٢٪)، فرنسا (من ٤,٦٪ إلى ١,٩٪)، المانيا (من ٤٤,٢٪ إلى ٢٪)، بريطانيا (من ٤,٩٪ إلى ٢٪)، اليابان (من ٨,٨٪ إلى ٣,١٪)، المملكة المتحدة (من ٢٠,٥٪ إلى ٠,٩٪) خلال نفس الفترات المذكورة^(٢).

(١) يمكن إرجاع التلاسن في معدلات النمو السنوية للإنتاجية إلى العديد من العوامل أصلها :

- تزايد معلم رأس المال / الناتج بمعدلات أقل - زيادة عدد العمل الأقل خبرة في قوة العمل - زيادة درجة تنظيم الصناعة من قبل الحكومة - تلاسن الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير - تغير هيكل الناتج بالإتجاه بدراجة أكبر نحو قطاعات الخدمات - الارتفاع في أسعار الطاقة في عام ١٩٧٣. - إرتفاع معدلات التضخم في السبعينيات وأولى الثمانينيات - زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات الصحة والبيئة والتي لا يدخل الإنفاق عليها ضمن إ حصاءات الناتج ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى :

Dornbusch & Fisher, op. cit., pp 605 - 607

Nicholson, op. cit., p211

(٢)

٢- مصادر التحيز في قياس الانتاجية الكلية :

يمكن إرجاع التحيز في قيمة التغير في الانتاجية الكلية ومدى استقراره عبر الزمن (A/A) إلى ثلاثة مصادر أساسية :

أ- مدى ملائمة دالة الإنتاج.

ب- مدى دقة قياس المدخلات.

ج- مدى أهمية العوامل الأخرى التي لم تؤخذ في الاعتبار كمتغيرات ضمن دالة الإنتاج.

وبلغة اقتصادية أدق يمكن القول بأن حجم المتبقي (التغير في الانتاجية الكلية) ومدى استقراره يتأثر بآلية أخطاء ناشئة من تحديد دالة الإنتاج بصورة غير ملائمة أو تغير معلماتها بشكل غير دقيق فضلاً عن أخطاء قياس المدخلات التي يفترض تجانسها، وأخيراً نتيجة الأخطاء الناشئة من حذف بعض المتغيرات من دالة الإنتاج^(١)

وفيما يلى سنوضح مصادر التحيز المختلفة.

أ- مدى ملائمة دالة الإنتاج :

يفترض مؤشر "Solow" لقياس الانتاجية كما يتضح من المعادلة (٣) استخدام دالة الإنتاج من نوع كوب-دوجلانس على الصورة :

$$Q = A L^{\alpha} K^{\beta} \quad \left\{ \begin{array}{l} Q > 0, \alpha \geq 0 \\ K > 0, \beta \geq 0 \\ L > 0, A > 0 \end{array} \right\} \alpha + \beta = 1 \quad (4)$$

وبالرغم من وجود العديد من الخصائص التي تجعل دالة كوب-دوجلانس ملائمة للعديد من الدراسات التطبيقية، حيث α و β تمثل مرونة ثابتة للإنتاج، فضلاً عن إمكانية تحويلها إلى دالة خطية في اللوغاريتمات ، الدالة تكون متجانسة من الدرجة $\alpha + \beta$ و أخيراً فإن مرونة الإحلال تكون متساوية للوحدة بغض النظر عن درجة تجانس الدالة^(٢) .

- (١) فكما هو معلوم تتأثر الانتاجية في أي مجتمع بالعديد من العوامل ذكر منها:
- كميات ونوعيات مدخلات العمل ورأس المال والموارد الطبيعية.
 - مستوى وطبيعة التقدم الفنى الذى يستخدم في العملية الانتاجية.
 - درجة المناهضة التي تؤثر على مدى القاءة الانتاجية للمنتشرات.
 - الواقع النفسي وإتجاهات الأفراد نحو العمل وقيمه المختلفة.
 - العوامل المرفقة التي تشكل الهيكل الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع.

انظر :

Ronald A. Wykstra (editor), Education and Economics of Human Capital , Free Press, New York, 1971, p. 6

(٢) لمزيد من التوضيح انظر :

Nematallah Naguib Ibrahim, A re-formulation of the standard Neo-classical Model For Labor Allocation, Alexandria Journal of Commerce Research - vol. XVI - No. 2 - 1979 , pp.2-3

وإذا استخدمنا دالة من نوع CES بدلًا من دالة كوب-دوجلس وتكون على الصورة التالية:

$$Q = A \left[\alpha \frac{L^\rho}{K} + (1-\alpha) \frac{K^\rho}{L} \right]^{-\frac{1}{\rho}} \quad \begin{cases} Q, L, K > 0 \\ A > 0, 1-\alpha > 0 \\ -\infty \geq \rho \geq -1 \end{cases} \quad (5)$$

وتشير هذه الدالة بأنها تعطي مرونة إدخال σ تكون ثابتة وتساوي $(1/\rho + 1)$

ويمكن باستخدام دالة CES كدالة لنتاج الحصول على معادلة النمو التالية (١) :

$$\frac{\dot{A}/A}{A/A} = Q/Q - \left[\alpha \frac{\dot{L}}{L} + (1-\alpha) \frac{\dot{K}}{K} \right] - \frac{1}{2} \alpha(1-\alpha) \left[\frac{\sigma-1}{\sigma} \left[\frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \right] \right]^2 \quad (6)$$

ويتضح أن مقياس التغير في الإنتاجية الكلية \dot{A}/A يختلف في المعادلة (٦) عنه في المعادلة

: (٣) بمقدار :

$$\left\{ -\frac{1}{2} \alpha(1-\alpha) \left[\frac{\sigma-1}{\sigma} \right] \left[\frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \right]^2 \right\}$$

ويكون هذا المقدار موجب عندما تكون $\sigma < 1$

ومن ثم يكون A/A أكبر في المعادلة (٦) عنها في المعادلة (٣) إذا أردنا الاحتفاظ بنفس معدل

النحو في الناتج \dot{Q}/Q

ب - مدى نفحة قياس المدخلات :

دعنا نفترض أن مدخلات العمل ورأس المال الممثلة بـ L, K على الترتيب قد تم قياسها بطريقة خاطئة نتيجة الاعتماد على بيانات تجارية لا تأخذ في الاعتبار الاختلافات لو التحسينات النوعية في كل من العمل ورأس المال فإذا افترضنا أن التغيرات النوعية في كل من العمل ورأس المال هي V_K, V_L على الترتيب والتي كانت متضمنة "embodied" في المدخلات التقليدية عند ذلك يصبح "المتبقي" أو النحو في الإنتاجية مساوياً لمجموع معدلات النحو في التحسينات النوعية للمدخلات مررحة بأوزانها النسبية

(١) لوضيح كيفية بائق هذه المعادلة انظر :

R. Nelson, The C E S Production Functions and Economic growth projections, Review of Economic Statistics, Aug, 1965 47(3), pp 326-28

يلاحظ أن وضع $\sigma = 1$ في المعادلة (٦) يجعلها متطابقة تماماً مع المعادلة (٣) حيث أن دالة كوب-دوجلس

حالة خاصة من CES عندما تكون $\sigma = 1$ أو ρ مساوية للصفر .

ويمكن إعادة كتابة المعادلة (٣) على النحو التالي (١) :

$$\dot{A}/A = \alpha \frac{\dot{V}_L}{V_L} + (1-\alpha) \frac{\dot{V}_k}{V_k} \quad (7)$$

ج - مدى أهمية المتغيرات الأخرى التي لم تؤخذ في الإعتبار ضمن دالة الإنتاج إذا افترضنا وجود متغير ثالث لم يؤخذ في الإعتبار وليكن E ، ونسبة النسبة γ ، فمع استخدام نفس دالة الإنتاج السابقة التي استخدمت في حساب A/A في المعادلة (٣) تصبح دالة الإنتاج على النحو التالي :

$$Q = A^{\ell} L^{\beta} K^{\gamma} E^{\delta} \quad (8)$$

وتعتبر يكون التغير في الانتاجية هو :

$$\dot{A}/A = \dot{Q}/Q - \left[\alpha \frac{\dot{L}}{L} + \beta \frac{\dot{K}}{K} + \gamma \frac{\dot{E}}{E} \right] \quad (9)$$

ويتبين من المعادلة (٩) أن النمو في الانتاجية A/A سيقل بمقدار مساهمة المتغير المذكور أي بمقدار E/E γ وذلك إذا افترضنا حصول كل عامل إنتاج على عائد يعادل قيمة ناتجة الحدى وأن الناتج يتم توزيعه بالكامل.

٣- كيفية معالجة الاقتصاديين لتجميع المدخلات غير المتاجسة :

" Aggregation of Heterogenous Inputs "

ستتناول فيما يلى كيفية تحليل الاقتصاديين لمشكلة تجميع المدخلات غير المتاجسة باعتبارها أحد المشكلات التي تسبب تحيزاً في قياس الإنتاجية الكلية، بهدف تقليل الجزء غير المفسر من النمو في الناتج. ولذلك فإنه من المتوقع أن يترتب على القياس الملازمة للمدخلات - التقليل من مصادر التحيز في قياس الإنتاجية الكلية الأمر الذي يجعل مؤشر التغير في الإنتاجية A / A^* مقياساً أفضل للتغير الحقيقي في الناتج.

إن إفتراض تجانس مدخلات العمل ورأس المال بعد إفتراضه هاماً عند استخدام أسلوب دوال الإنتاج التجميعي في دراسة النمو الاقتصادي، حيث يسهل عملية تجميع المدخلات ومن ثم إمكانية التعبير عنها في شكل وحدات مادية من L, K لتمثيل كميات العمل ورأس المال على الترتيب - غير أن هذا الإفتراض يخفي وراءه مشاكل عدم التجانس. ففي حقيقة الأمر لن كلاً من هذه المدخلات يتكون من عناصر غير متاجسة وتتفاوت فيما بينها في الخصائص المختلفة مثل الكفاءة، النوعية ، القدرة على الانتقال والحركية، الفترة الزمنية التي تكون فيها عناصر المدخلات المختلفة صالحة للإنتاج .

إن إفتراض تجانس وحدات رأس المال في التحليل النيوكلاسيكي يتطلب ضرورة إستقلال معدلات الإحلال بين أنواع السلع الرأسمالية المختلفة عن كميات العمل المستخدمة معها، فضلاً عن ثبات المعدلات الحدية للإحلال بين أي نوعين من السلع الرأسمالية^(١).

وقد جادل البعض مثل (N. Kaldor 1962) ، Joan Robinson (1965) بأنه من غير الممكن الوصول إلى مؤشر تجميعي لكمية رأس المال ، فرأس المال يعتبر مفهوم مرتبط بالقيمة "Value Concept" بمعنى أنه يتاثر بالتغييرات في الأسعار النسبية للمدخلات مثل الفائدة ومعدلات الأجور - للهم إلا إذا إفترضنا إقتصاداً مبسطاً ب نوع واحد من الآلات وإعتماد فيه حدوث التغير الفنى. يضاف إلى ذلك أن الأنواع المختلفة من السلع الرأسمالية تكون مكملة لبعضها البعض وليس بدائل كاملة كما يستلزم إفتراض ثبات المعدلات الحدية للإحلال^(٢).

وبالرغم من تركيز الاقتصاديين على مشكلات تجميع السلع الرأسمالية بأنواعها المختلفة ، إلا أنه يمكن تصور نفس المشكلات وبنفس الدرجة بالنسبة لتجميع وحدات عنصر العمل غير المتاجسة. إن إفتراض تجانس وحدات عنصر العمل في معظم نماذج النمو الاقتصادي الساكنة والديناميكية ربما يكون مقبولاً في المجتمعات الزراعية أو البدائية إلا إنه لا يكون كذلك في حالة الاقتصاديات المتقدمة

(١) أي أن كل نوعين من السلع الرأسمالية يكونان بديلين كاملين Perfect Substitutes

Ibid , P.1144

(٢)

أ - إحتواء أو تضمن رصيد

- ب - إرجاع التحسينات النوعية في عنصر
- ج - التوسيع في المصادر غير التقليدية التي تساهم

(١)

وفيما يلى نناقش باختصار كل من هذه المحاولات :

أ - إحتواء أو تضمن رصيد رأس المال للتقدم الفنى :

إذا بدأنا من ملاحظة أن رصيد رأس المال في المجتمع في أي لحظة زمنية يتكون من من التجهيزات تقارب في أعمارها ، فالبعض منها يكون حديثاً ويعكس أحدث الفنون والتكنولوجيا والبعض الآخر يكون قديماً. ولذلك من الطبيعي أن نفترض أن التقدم الفنى لا ينعكس بنفس الدرجة على التجهيزات الرأسمالية من كل الأعمار وإنما الإفتراض الأكثر واقعية أنه يتجسد في أحدث الإضافات إلى رصيد رأس المال التي تكون أكثر إنتاجية.

ويرجع الفضل في إيجاد الصلة بين رأس المال والتقدم الفنى إلى Johansen (1957) و Solow (1959) و Kaldor and Mirrless (1962) وأيضاً Nelson R. وقد أمكن توضيح هذه الصلة من خلال صياغة نماذج للتقدم الفنى تأخذ في الإعتبار مسألة التوزيع العمرى للتوجهيزات الرأسمالية، والتي عُرفت باسم (vintage models).

وقد استندت معظم هذه النماذج إلى الإفتراضات التالية (٢) :

- تماثل الآلات من نفس الأعمار وإختلاف الآلات ذات الأعمار المختلفة.
- الآلات الأحدث تكون أكثر إنتاجية من الآلات السابقة لها زمنياً.
- ثبات الإهلاك الرأسمالي لكل أنواع الآلات بغض النظر عن أعمارها.
- استخدام دالة إنتاج من نوع كوب دوجلاس تفترض ثبات غلة الحجم.
- تساوى الناتج الحدى للعمل بالنسبة للآلات ذات الأعمار المختلفة.

ويستنتج Solow أن نوعية رصيد رأس المال المادى في المجتمع تتغير مع تغير كل من

John Krikor Stephnes, Differentiation of Labor in Macro Economic Growth Models, unpublished ph.D Thesis, University of Illinois, 1967
Nadiri, OP. Cit. PP. 1161-1162

(١)

(٢)

ـ سالها في السنة الحالية تكون أكثر إنتاجية بنسبة ٥٪ من الآلات التي تم إنتاجها السنة
ـ بعده (١). يرجع Solow الجزء الأكبر من النمو في الإنتاجية A/A إلى تجدد التكنولوجيا في
ـ أحدث الضافات إلى رصيد رأس المال، ويرى أن الزيادة في الاستثمار ستؤدي إلى تخفيض متوسط
ـ أعمار رصيد رأس المال نتيجة الزيادة في معدل التقدم الفنى مما ينعكس في زيادة معدل نمو الناتج
ـ بدرجة أكبر من مجرد الزيادة الناشطة نتيجة التجميع البسيط أو الخام لعدد الآلات.

ويمكن كتابة المعادلة الأساسية للنمو طبقاً لتحليل Solow - Nelson على النحو التالي (٢) :

$$\dot{Q}/Q = \eta_J \left[\dot{K}/K + \lambda_k \left(\dot{K}/k + \delta \right) a \right] + \eta_L \dot{L}/L \quad (10)$$

يُنفَى وَيُقْتَلُ الْمَعَاوِيَةُ فَيُلَمَّعُ لَهُ زَيْنُ الدِّينُ

حيث :

- ٦) تمثل النسبة النسبية لرصيد رأس المال في الناتج.
- ٧) تمثل النسبة النسبية للعمل في الناتج .
- ٨) تمثل معدل إهلاك رصيد رأس المال .
- ٩) تمثل التغير في عمر الآلات نتيجة القدم الفني.

نمثل معدل النمو في التعلم الفنى .

تمثل معدلات النمو في الناتج ورأس المال والعمل على الترتيب. يستوضح فيما يلى كيفية حساب معدل النمو في التقدم الفنى المتجسد في رصيد رأس المال والمتمثل بـ $\Delta K/K$ في المعادلة (10) وذلك من واقع البيانات التطبيقية التى أسفرت عنها حقائق النمو المتكررة في الولايات المتحدة على مدى فترة زمنية طويلة منذ الحرب العالمية الثانية حتى أواخر السبعينيات، والتى كانت على النحو التالي:

معدل نمو العمل $\frac{L_t}{L_0} = 1.5\%$ ، معدل نمو رأس المال $\frac{K_t}{K_0} = 3.5\%$

معدل نمو الناتج $Q/Q = 3.5\%$ ، النصيب النسبي للعمل في الناتج $L = 75\%$

- النسبة النسبية لرأس المال في الناتج % = $\frac{17.5}{75} \times 100 = 25\%$

فرض أن معدل إهلاك رأس المال = 10% في سنة ١٩٨٤ وزيادة إلى 12% في السنة التالية. فكم هو مبلغ المدخرات في سنة ١٩٨٥؟

فترض أن الانخفاض في عمر الآلات نتيجة التقادم الفنى يقدر بـ 10 سنوات أي: $\frac{1}{10}$

- التعويض في المعادلة (10) يمكن حساب λ على النحو التالي: $\lambda = \frac{1}{2} \left(0.235 + 0.10 \right) 101 + 0.75 (0.015)$

$$0.035 = 0.25 [0.035 + \lambda k (0.035 + 0.10) 10] + 0.75 (0.015)$$

$$\lambda k = 0.044$$

⁽⁴⁾ Nicholson, Op. Cit., PP 163-164

(1) by D. J. Fries, University of Illinois, Urbana

(٢) لوضيح كيفية إشتقاق المعادلة (١٠) يمكن الرجوع إلى :

Branson, OP. Cit., pp 532-535

أى أنه إذا افترضنا أن التقدم الفنى يتجسد فقط في رأس المال فلن معدل النمو في الناتج يمكن تفسيره إذا حدث تقدم فنى بمعدل ٤،٤٪ سنوياً.

ب - إرجاع التحسينات النوعية في عنصر العمل إلى التقدم الفنى:

بالرغم من تركيز معظم الاقتصاديين على أهمية التقدم الفنى في التأثير على رصيد رأس المال، إلا أن هذا لا يعني عدم أهمية تأثير التغيرات النوعية في عنصر العمل، فهيكل قوة العمل يتغير سنوياً نتيجة لبقاء البعض ودخول البعض الآخر إلى سوق العمل، وعندما يمتلك العمال الجدد مهارات (تعليمية أو تربوية) أو خبرات أفضل بالمقارنة مع أولئك الموجودين بالفعل فإن التأثير على نمو الناتج سيكون مختلفاً^(١). يضاف إلى ذلك أن تعلم كيفية أداء العمل لوظائفهم الحالية بكفاءة أكبر يرتبط بطول المدة الزمنية التي يزاولون فيها هذه الأعمال ومن ثم تعتبر آثار التعلم learning effects مسألة هامة عند تقيير مساهمة قوة العمل الفعلة. ويترتب على ما سبق أن حساب كمية العمل على أساس التجميع البسيط لعدد ساعات العمل سيؤدي إلى مؤشر لقوة العمل يتتجاهل التحسينات أو الاختلافات النوعية في عنصر العمل^(٢). يرى البعض أن التقدم الفنى يمكن أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال بنفس الدرجة ، وفي هذه الحالة تمثل الزيادة في الإنتاجية حدوث زيادة معينة في كمية العمل، ومن ثم يحدث التقدم الفنى من خلال قوة العمل نتيجة التحسينات في المهارات بنفس الدرجة وهذا ما يسمى بـ "Augmentation effect" فإذا افترضنا أن معدل التقدم الفنى الذى يؤثر على عنصر العمل ويؤدى إلى زيادة إنتاجيته هو عندئذ يمكن تلخيص معادلة النمو على الصورة التالية^(٣) :

$$\dot{Q}/Q = \eta_k \dot{K}/K + \eta_L (\dot{L}/L + \lambda L) \quad (11)$$

إذا استخدمنا البيانات التطبيقية السابقةذكر يمكن الحصول على تغير λL على النحو التالي :

$$0.035 = 0.25 (0.035 + 0.75 (0.015 + \lambda L))$$

$$\lambda L = 0.02$$

ويلاحظ أن قيمة λ في هذه الحالة تكون عبارة عن الفرق بين معدل النمو في الناتج ٣.٥٪ ومعدل النمو في قوة العمل ١.٥٪ . ويلاحظ على المعادلة (11) أنها ترجع كل النمو في إنتاجية عنصر العمل (معدل ثابت) إلى تأثير عنصر التقدم الفنى وربما يكون ذلك صحيحاً بالنسبة إلى بعض أنواع التحسينات مثل تلك التي ترجع إلى التغيرات في التركيب العمرى لقوة العمل أو مستوى التعليم - غير أن هناك بالقطع أنواع أخرى من التحسينات في نوعية قوة العمل ليس مردها إلى التقدم الفنى مثل التغيرات في النوع (ذكور - إناث) أو التغيرات المرتبطة بخصائص العنصر (البيض - السود)^(٤) .

(١) يمكن صياغة نتاج مسألة لتجسد التقدم الفنى في عنصر رأس المال ولكن بالنسبة لعنصر العمل a labour vantage models ولمزيد من التوضيح يمكن الرجوع إلى :

kirker stephens, op.cit., pp 153 - 168
Nicholson, op. cit., pp 164 - 165

(٢)

وللمزيد من التوضيح بخصوص إشتقاق هذه المعادلة انظر:

Branson, op. cit., p532
Nadiri , op. cit., p.1143

(٤)

ومن الجدير بالذكر أن مشكلة قياس التغيرات النوعية في قوة العمل ليست بالأمر العسير، ولا توجد حتى الآن مقاييس متقدمة عليها بين الاقتصاديين في هذا الخصوص. وبالرغم من أن النظرية الاقتصادية تفترض إمكانية ترجيح مدخلات العمل باستخدام النواتج الحدية لأفراد قوة العمل - بغرض الوصول إلى مقاييس تجمعي لقوة العمل. يسمح باخذ التغيرات النوعية إلى جانب التغيرات الكمية في مدخلات العمل في الإعتبار. إلا أن الافتقار إلى المعلومات أو البيانات الخاصة بالنواتج الحدية تكون حجر عثرة في هذا المجال (١).

ج - التوسيع في المصادر غير التقليدية التي تساهم في نمو الانتاج:

يعتمد هذا الأسلوب على استخدام دوال الإنتاج ك مجرد إطار لحساب مساهمة المصادر المختلفة في نمو الانتاج بافتراض إمكانية عزل مساهمة كل منها. وتعتبر دراسات كل من Jorgenson Griliches (1967) Dension (1962) . من الدراسات الرائدة في هذا المجال وفيما يلى نوضح هذه المحاولات والتي استهدفت تقليل المتبقى أو النمو في الانتاجية الكلية إلى أدنى حد ممكن.

أولاً: محاولة Dension

- إهتم Dension باستخدام تقسيم واسع للمدخلات ليأخذ في الإعتبار مساهمة مصادر النمو المختلفة في الناتج فضلاً عن إجرائه بعض التعديلات الملائمة عند قياس المدخلات التقليدية بحيث تعكس الخصائص والاختلافات النوعية.
يضاف إلى ذلك أنه قام بتجزئة مصادر "المتبقي" أو النمو في الانتاجية نفسها بعد أن قام بتخفيضها إلى أدنى حد ممكن - حيث يرجعها إلى التقدم في المعرفة ، ووفرات الحجم ، وإعادة تخصيص الموارد بشكل أفضل.

وقد يستخدم Dension الصيغة التالية لحساب المتبقى أو النمو في الانتاجية في الولايات المتحدة في الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٢) (٢) :

$$dQ = \mu \left[\sum_{i=1}^n \alpha_i dX_i + \sum_{j=1}^m Y_j + J \right] \quad (12)$$

حيث dQ تمثل معدل النمو في الدخل أو الناتج في الولايات المتحدة مقروماً بأسعار ١٩٥٨ ، μ هي مقاييس لوفرات الحجم ، α_i تشير إلى الأنصبة النسبية للمدخلات المختلفة ممثلة بـ dX_i ، وفترض Dension أن $(i = 1, 2, \dots, n)$ تمثل التغيرات في العمالة (ساعات العمل) ، هيكل العمالة، مستوى المخزون، التجهيزات الرأسمالية ، المباني، نوعية الأصول الدولية، الأرضي غير المخصصة للمباني.

Belton M. Fleisher and Thomas J. Kniesner, Labor Economic, Theory, Evidence, and Policy.

(١)

Prentice-Hall, 1980, pp 20-21

Nadiri, op. Cit., pp 1166 - 1167

(٢)

أما α فتشير إلى تأثير المدخلات الأخرى المساوية للإختلال factors disequilibrium مثل سوء تخصيص الموارد في القطاعات المختلفة، القيود المرفقة، عدم ملائمة الطلب الكلي، التباطؤ في استخدام أفضل الفنون الإنتاجية، وأخيراً تمثل γ المتبقى " أو النمو في الإنتاجية بعد إستبعاد المساهمة الكلية لـ x_1, x_2, \dots, x_d من النمو في الناتج Q :

ويلاحظ على تحليل Dension ما يلى :

بالرغم أن Dension قد يستخدم الأنصبة النسبية لمدخلات الإنتاج كمقاييس لإنتاجيتها مثلاً فعل كل من Nelson, Solow - إلا أن تحليله يختلف عنهما من ناحية التصنيف أو التقسيم الواسع للمدخلات ليأخذ في الإعتبار مساهمة مصادر النمو المختلفة غير التقليدية بدلاً من اعتبارها كمقاييس للمتبقي أو النمو في الإنتاجية الكلية.

يستنتج Dension أن التغيرات في العمالة (ساعات العمل) ، التركيب العمري، النوعي ، التعليم قد ساهمت في نمو مدخلات العمل بحوالى ١١٪ من معدل النمو السنوي في الناتج في الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة (٥٢ - ٦٢) في الناتج كما ساهم رأس المال بعد تجزئته إلى أشكاله المختلفة بحوالى ربع معدل النمو الذي قدره Dension بحوالى ٣٪ سنوياً ، وقد أرجع حوالى ١٠٪ من معدل النمو إلى إعادة تخصيص الموارد. كما أرجع حوالى ربع معدل النمو إلى التقدم في المعرفة.

ثانياً : محاولة (Jorgenson - Griliches)^(١) :

تحاول هذه الدراسة إزالة كل مصادر النمو في الإنتاجية الكلية عن طريق الأخذ في الإعتبار كل الأخطاء الناشئة من التجميع والقياس في كل من كميات وأسعار الإنتاج والمدخلات و تستند الدراسة إلى معظم الإقتراضات البيوكلاسية المتمثلة في المنافسة، وجود دالة إنتاج تظهر حالة ثبات غلة الحجم، تساوى معدلات النواuges الحدية للمدخلات مع معدلات الأسعار (عند التوازن) وتساوي المعدلات الحدية للإحلال بين السلع المختلفة مع النسب بين الأسعار. ويعتبر التقدم الفنى في هذه الحالة بمثابة إنتقال في دالة الإنتاج. ويمكن حساب معدل النمو في الإنتاجية الكلية A_t/A_{t-1} كمؤشر يقاس بمعدل النمو في الإنتاج (المخرجات) مرجحاً بأنصبتها النسبية في الناتج الكلى مطروحاً منه المؤشر المعاين لمعدل النمو في المدخلات.

ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

إذا بدأنا من المتطابقة الأساسية للدخل القومى المتمثلة في :

$$\sum_{i=1}^m q_i y_i = \sum_{j=1}^n P_j X_j \quad (13)$$

(١) يمكن الرجوع إلى :

Jorgenson and Griliches, " The Explanation of productivity change, " , Review of Economic Studies, July, 1967, 34(3) 99, pp 249 - 84

حيث P_j ، q_j تشير الى أسعار كل من كمية الإنتاج Y_j ، المدخلات X_j على الترتيب .
يمكن تعريف الإنتاجية الكلية A بأنها : $A = Y/X$ وبالتالي فإن :

$$\frac{dA}{A} = \frac{dY}{Y} - \frac{dX}{X} = \sum W_i \frac{dY_i}{Y_i} - \sum V_j \frac{dX_j}{X_j} \quad (14)$$

أو :

$$\frac{dA}{A} = \frac{dP}{P} - \frac{dq}{q} = \sum V_j \frac{dP_j}{P_j} - \sum W_i \frac{dq_i}{q_i} \quad (15)$$

حيث تشير الأوزان النسبية المستخدمة في الترجيح W_i ، q_i الى نسبة كل من i ، j في قيمة الناتج الكلي Y والمدخلات الكلية X على الترتيب .

وهكذا فإن معدل النمو في الإنتاجية الكلية يُعرف بأنه الفرق بين معدل النمو في الناتج الحقيقي ومعدل النمو الحقيقي في المدخلات

والنتيجة الأساسية لتحليل كل من Griliches، Jorgenson أنه عندما يتم قياس كل من المدخلات والناتج بطريقة صحيحة فإنه لن يوجد متبقى أو نمو في الإنتاجية وذلك بافتراض أن مساهمة نمو كل المصادر تتبع بطريقة ملائمة في كل من الأسعار والكميات .

وقد استنتج كل منهما أن معدل النمو في الإنتاجية الكلية انخفض للغایة وقدر بحوالي ١٪ سنويًا بالنسبة للولايات المتحدة في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٨٤.

٤- اشتقاق بعض المؤشرات الملائمة لحساب التغير في الإنتاجية الكلية :

لتوضح مما سبق أن كيفية قياس وتحصيم المدخلات يمكن أن يؤثر جوهرياً سواء في حجم "المتبقي" أو النمو في الإنتاجية - أو في كيفية التفسير بطريقة ملائمة .

و سنحاول فيما يلي اشتقاق بعض المؤشرات لحساب التغير في الإنتاجية الكلية بطريقة ملائمة بحيث تتفق مع أهم افتراضات التحليل النيوكلاسيكي^(١) وتأخذ في الاعتبار مشاكل عدم التجانس (عند استخدام البيانات التجمعية) .

و سنوضح أولاً كيفية حساب التغير في الإنتاجية إذا استخدمت بيانات غير تجمعية " Disaggregated data " ، ثم تحديد اختفاء التجميع عند استخدام البيانات التجمعية " Aggregated data " في قياس المدخلات بصفة عامة . وأخيراً نستنتج قاعدة للتبيّن بأثر عدم التجميع على اتجاه التحيز في مؤشر الإنتاجية الكلية وهي قاعدة التجزئة " disaggregated rule " مع التطبيق على مدخلات عنصر العمل .

أ- مؤشر التغير في الإنتاجية باستخدام البيانات غير التجمعية^(٢) " Disaggregated data " دعمنفترض أن دالة الإنتاج تكون على النحو التالي :

$$Q(t) = F(x_1(t), x_2(t), \dots, x_n(t), t) \quad (16)$$

حيث Q تشير إلى الناتج الكلي ، x_i تمثل مدخل الإنتاج رقم i وتشير t إلى الزمن . باخذ لوغاريتم الطرفين وإيجاد التفاضل بالنسبة للزمن للمعاملة (16) نحصل على^(٣) :

$$\frac{\dot{Q}}{Q} = \left(\sum_i^n F_i \dot{x}_i \right) / F + F_t / F \quad (17)$$

حيث تشير النقطة فرق المتغير إلى التفاضل بالنسبة للزمن وتشير F_t إلى المشقة الجزئية الأولى أي أن :

$$F_i = \partial F / \partial X_i \quad ; \quad F_t = \partial F / \partial t$$

(١) نفترض وجود دوال لناتج مستمرة ومتداهنة من الدرجة الأولى فضلاً عن حصول المدخلات على متغيرات تناسب مع نواجها الحدية .

(٢) Spencer star " accounting for the growth of output " , American Economic Review , March , 1974 , pp 123 - 136 .

(٣) يمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

$$\frac{d \log Q(t)}{dt} = \frac{d \log F(X_1(t), X_2(t), \dots, X_n(t), t)}{dt}$$

$$\frac{dQ/dt}{Q} = \frac{1}{F} \left[F_1 \frac{dX_1}{dt} + F_2 \frac{dX_2}{dt} + \dots + F_n \frac{dX_n}{dt} + F_t \right]$$

$$\frac{\dot{Q}}{Q} = \left(\sum_i^n F_i \dot{X}_i \right) / F + F_t / F$$

وباعادة ترتيب المعادلة (17) واستخدام العلاقة $X_i/X_i = 1$

$$\frac{F_t}{F} = \frac{\dot{Q}}{Q} - \sum_i \left(\frac{F_i X_i}{F} \right) \left(\dot{X}_i / X_i \right) \quad (18)$$

نحصل على :

وإذا رمزنا إلى $\beta_i = F_i X_i / F$ حيث تمثل β_i النصيب النسبي الذي يحصل عليه المدخل i من الناتج ، وعندئذ يمكن اعادة كتابة المعادلة (18) على الشكل التالي :

$$\frac{F_t}{F} = \frac{\dot{Q}}{Q} - \sum_i \left(\beta_i \dot{X}_i / X_i \right) \quad (19)$$

$$\frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{Q}}{Q} - \sum_i \left(\beta_i \dot{X}_i / X_i \right) \quad (19)$$

وبوضع $F_t/A = \dot{A}/A$ تصبح المعادلة (19) على النحو التالي :

وتبين المعادلة (20) أن معدل النمو في مؤشر المتبقى (الإنتاجية الكلية) \dot{A}/A يتحدد بالفرق بين معدل النمو في الناتج الكلى والنما في المدخلات بعد ترجيحها بأوزان نسبية تمثل نصيبتها في الناتج . ويتمثل \dot{A}/A بـ "ابقاء الدالة عبر الزمن" .

وغالباً ما يتم تقدير معدلات النمو في المعادلة (20) في معظم الدراسات التطبيقية على أساس تقريبي باستخدام معدلات النمو السنوية (غير المستمرة) Discrete approximation .

$$\Delta A(t)/A(t) = [\Delta Q(t)/Q(t)] - \sum_i [\beta_i(t) \Delta X_i(t) / X_i(t)] \quad (21)$$

الصورة التالية (1) :

بـ "الأخطاء الناشئة من استخدام البيانات التجميعية aggregated data" في قياس المدخلات :

يقصد بالبيانات التجميعية للمدخلات إضافة البيانات إلى بعضها البعض (تجميع بسيط أو خام) بدون الترجح بأى أوزان نسبية صريحة . ويترتب على ذلك وجود تحيز في الجزء المنطوق بالنمو في المدخلات حيث يصبح معدل النمو في المدخلات على النحو التالي :

$$\frac{\dot{X}}{X} = \left(\sum_i \beta_i \right) \left(\sum_i \dot{X}_i / \sum_i X_i \right) \quad (22)$$

$$(\text{يلاحظ أنه } \sum_i \beta_i = 1)$$

أما معدل النمو في المدخلات عند استخدام البيانات غير التجميعية "Disaggregated data" كما يتضح

من المعادلة (20) هو :

$$\frac{\dot{X}}{X} = \sum_i \left(\beta_i \frac{\dot{X}_i}{X_i} \right) \quad (23)$$

ويلاحظ أن الفرق بين معدل النمو في المدخلات في المعادلتين (22) ، (23) يقين أخطاء التجمع في المدخلات عند استخدام بيانات تجميعية تتعرض تجاه المدخلات^(١) ويمكن حساب مقدار التحيز في المدخلات على النحو التالي :

$$\frac{\dot{X}}{X} - \frac{\dot{X}}{X} = \left(\sum_i \beta_i \left(\frac{\dot{X}_i}{X_i} / \frac{X}{X_i} \right) \right) - \left(\sum_i \beta_i \frac{\dot{X}_i}{X_i} \right) \quad (24)$$

يلاحظ أن المعادلة (24) تكون مساوية للصفر (إيجاد تحيز في قياس المدخلات) في ظل الشروط التالية^(٢) :

- تساوى التراث الحدي للمدخلات : $j_i = MP_i$

- تساوى معدلات نمو المدخلات أى : $X_i / X_j = \dot{X}_i / \dot{X}_j$

ج - التبيّن باتجاه التحيز في "مؤشر الإنتاجية" عند استخدام بيانات غير تجميعية لمدخلات العمل :

سنفترض للتبسيط أن هناك نوعين فقط من مدخلات العمل هما L_1, L_2 في دالة الإنتاج .

فيكون مؤشر المتبقى أو النسوفي الإنتاجية عند استخدام بيانات تجميعية على النحو التالي :

$$\frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{Q}}{Q} - (\beta_1 + \beta_2) \left(\frac{L_1 + L_2}{L_1 + L_2} \right) \quad (25)$$

أمّا في حالة استخدام بيانات غير تجميعية يصبح المؤشر على النحو التالي :

$$\frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{Q}}{Q} - \left(\beta_1 \frac{\dot{L}_1}{L_1} / L_1 \right) - \left(\beta_2 \frac{\dot{L}_2}{L_2} / L_2 \right) \quad (26)$$

ويكون الفرق بين المؤشرين مقاييساً للخطأ الناشيء من التجمع لمدخلات العمل أى :

$$\frac{\dot{A}}{A} - \frac{\dot{A}}{A} = -(\beta_1 + \beta_2) \left(\frac{L_1 + L_2}{L_1 + L_2} \right) / (L_1 + L_2) + \beta_1 \frac{\dot{L}_1}{L_1} + \beta_2 \frac{\dot{L}_2}{L_2} \quad (27)$$

(١) لكي يتحقق هذا الافتراض في الواقع العملي لا بد من توافر عدة افتراضات قد لا تتحقق وهي أن وحدات المدخلات تكون بدائل كاملة لبعضها البعض أى ثبات المعدلات الحدية للدخل فضلاً عن تساوى التراث الحدي للمدخلات .

(٢) يمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

لتفترض المدخلين X_i, X_j يمكن كتابة المعادلة (24) على النحو التالي :

$$\frac{\dot{X}}{X} - \frac{\dot{X}}{X} = (\beta_i + \beta_j) \left[\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{X_i + X_j} \right] - \frac{\beta_i \dot{X}_i}{X_i} - \frac{\beta_j \dot{X}_j}{X_j} \quad (1)$$

وحيث أن $\beta_1 + \beta_2 = 1$ يمكن إعادة كتابة المعادلة (27) على النحو التالي :

$$\dot{A}/\ddot{A} - \dot{A}/A = D_1 \left(\dot{L}_1/L_1 \right) + D_2 \left(\dot{L}_2/L_2 \right) \quad (28)$$

حيث : $D_1 = \beta_1 - [L_1 / (L_1 + L_2)]$
 $D_2 = \beta_2 - [L_2 / (L_1 + L_2)]$

حيث أن $D_1 + D_2 = 0$

يمكن إعادة كتابة المعادلة (28) على النحو التالي :

$$\dot{A}/\ddot{A} - \dot{A}/A = D_1 \left(\dot{L}_1/L_1 \right) - D_1 \left(\dot{L}_2/L_2 \right) \\ = D_1 \left[\left(\dot{L}_1/L_1 \right) - \left(\dot{L}_2/L_2 \right) \right] \quad (29)$$

ويكون مقدار التحiz فى المعادلة (29) مساوياً للصفر إذا كان :

$D_1 = 0$ أو $L_1/L_1 = L_2/L_2$

ولكى يكون $D_1 = 0$ لابد أن :

$$\beta_1 - [L_1 / (L_1 + L_2)] = 0$$

$$\Rightarrow \beta_1 = [L_1 / (L_1 + L_2)]$$

$$\beta_1 = W_1 L_1 / (W_1 L_1 + W_2 L_2)$$

وحيث أن

$$\beta_j = \frac{MP_j X_j}{Q} \quad , \quad \beta_i = \frac{MP_i X_i}{Q} \quad \text{وحيث أن } \beta_i + \beta_j = 1 \quad , \quad \text{ان}$$

تصح المعادلة (1) على النحو الحالى :

$$\frac{\dot{X}^* - \dot{X}}{X^* - X} = \left(\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{X_i + X_j} \right) - \frac{MP_i X_i}{Q X_i} - \frac{MP_j X_j}{Q X_j} \quad (2)$$

وعا ان $MP_i = MP_j$ تصح المعادلة (2) على النحو الحالى :

$$\frac{\dot{X}^* - \dot{X}}{X^* - X} = \left(\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{X_i + X_j} \right) - \frac{MP_i}{Q} \left(\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{X_i + X_j} \right) \quad (3)$$

$$\left(\frac{MP_i X_i}{Q} + \frac{MP_j X_j}{Q} = 1 \right) \quad \therefore \quad \beta_i + \beta_j = 1 \quad \text{وحيث ان } \beta_i + \beta_j = 1$$

$$\left(\frac{MP_i}{Q} (X_i + X_j) \right) = 1 \quad \text{اى ان :}$$

$$\frac{\dot{X}^* - \dot{X}}{X^* - X} = \left(\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{X_i + X_j} \right) - \frac{1}{X_i + X_j} \left(\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{X_i + X_j} \right) = 0 \quad \text{بالنعيض فى (3) نحصل على :}$$

حيث W_1 ، W_2 معدلات الأجور النسائية لكل من L_1 ، L_2 على الترتيب .
و تكون $D_1 = 0$ فقط عندما : $W_1 = W_2$ وهذه حالة المدخلات المتباينة .
أما إذا كان هناك تحيز - فهل يمكن التنبؤ بأي إتجاه سيكون هذا التحيز ؟
يتوقف إتجاه التحيز كما يتضمن من المعادلة (29) على عاملين هما :

قيمة D_1 فضلاً عن الفرق بين معدلات نمو كل من L_1 ، L_2
ويلاحظ أن $D_1 \geq 0$ إذا كانت $W_1 \geq W_2$.

ويمكن مما سبق أن نستنتج القاعدة التالية للتحيز بأشلار بإستخدام بيانات غير تجتمعية disaggregated على إتجاه التحيز للنمو في الإنتاجية :

للتوصيف عملية بإستخدام البيانات التجمعية أي تحيز في نمو الإنتاجية الكلية أو المتبقى في حالتين فقط
هما حالة تباين أسرار المدخلات وحالة تساوى معدلات نمو المدخلات . أما إذا وجد التحيز نتيجة
ل اختلاف الأسعار أو معدلات نمو المدخلات فإن عملية بإستخدام البيانات غير التجمعية سوف تؤدي
إلى تقليل درجة التحيز عندما يكون معدل النمو في المدخلات الأعلى ثالثاً هو الأسرع بينما يزيد
التحيز عندما يكون معدل النمو في المدخلات الأقل ثالثاً هو الأسرع .

"Rule of Disaggregation. وبطريق على هذه القاعدة ، قاعدة التجزو أو بإستخدام بيانات غير تجتمعية (١)" .

أى أن تساوى التراجم الحدية ($MP_i = MP_j$) يجعل التحيز في المعادلة (١) مساوياً للصفر .

$$\frac{\dot{X}_i}{\dot{X}_i^*} = \frac{\dot{x}_i}{\dot{X}_j} \quad \text{وتصبح المعادلة (١) تساوى الصفر ليضاً إذا كان}$$

بالتعويض في (٢) نحصل على :

$$\frac{\dot{X}}{\dot{X}^*} - \frac{\dot{X}}{\dot{X}} = \left(\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{\dot{X}_i + \dot{X}_j} \right) - \frac{\dot{X}_i}{\dot{X}_i} \left(\frac{MP_i X_i}{Q} + \frac{MP_j X_j}{Q} \right) \quad (4)$$

يلاحظ أن المقدار بين التعبيرين في الحد الأخير من (٤) يساوى الواحد (حيث $1 = 1$)

$$\frac{\dot{X}}{\dot{X}^*} - \frac{\dot{X}}{\dot{X}} = \left(\frac{\dot{X}_i + \dot{X}_j}{\dot{X}_i + \dot{X}_j} \right) - \frac{\dot{X}_i}{\dot{X}_i} \quad (1)$$

$$\frac{\dot{X}}{\dot{X}^*} - \frac{\dot{X}}{\dot{X}} = \frac{\dot{X}_i}{\dot{X}_i + \dot{X}_j} + \frac{\dot{X}_j}{\dot{X}_i + \dot{X}_j} - \frac{\dot{X}_i}{\dot{X}_i} = \frac{\dot{X}_j X_i + \dot{X}_i X_j - \dot{X}_i X_i - \dot{X}_i X_j}{\dot{X}_i (\dot{X}_i + \dot{X}_j)} = 0$$

٥- مدى إتساق المؤشر السابق مع الأدلة التطبيقية :

لا تقتصر أهمية المؤشرات السابقة لحساب التغير في الإنتاجية الكلية على توضيح الجوانب النظرية أو التحليلية للمشكلة - ولكن تتدلى أيضاً إلى مدى قدرتها على التنبؤ بأثار استخدام البيانات غير التجمعية للدخلات على تحديد اتجاه التحiz في "المتبقي" أو النمو في الإنتاجية . وعندما تنسق هذه التنبؤات مع النتائج أو الأدلة التطبيقية المتاحة يكون ذلك بمثابة اختبار لصلاحية هذه المؤشرات النظرية ، وفيما يلى سنجاول إعطاء بعض التنبؤات طبقاً لقاعدة التجزو أو عدم التجميع "disaggregation rule" ثم نقارنها ببعض النتائج التطبيقية المتاحة عن الاقتصاد الأمريكي في الفترة من ١٩٥٠-١٩٦٠ وهي الفترة التي أتيحت فيها بيانات تميز بدرجة كبيرة من التفصيلات فيما يتعلق بالدخلات.

أ. التنبؤات : predictions

قدر المتوسط السنوي لمعدل النمو في المتبقي "الإنتاجية الكلية" في القطاع الصناعي في الولايات المتحدة بحوالي ١,٥١٪ سنوياً وبنسبة ٤٧٪ من النمو السنوي في القيمة المضافة (١٩٥٠-١٩٦٠) وذلك في حالة استخدام البيانات التجمعية عن مدخلات العمل ورأس المال أي بدون أي تقسيم أو تصنيف لهذه المدخلات . ويمكن التنبؤ بأثار قاعدة التجزو أو عدم التجميع على نمو المتبقي أو الإنتاجية على النحو التالي :

١- من المتوقع عند تجزئة رأس المال إلى أشكاله المختلفة أنه عندما ينمو المدخل الأعلى ثمناً بمعدل أسرع فإنه طبقاً لقاعدة المذكورة لابد وأن يقل التحiz أو النمو في الإنتاجية الكلية ويلاحظ من بعض التقديرات (١) أن تجزئة رأس المال إلى مجموعتين أساسين، الهياكل (ST) والتجهيزات (EQ) أوضحت زيادة الرصيد الصافي للهيكل والتجهيزات بحوالى ٤٤٪، ٢١٪ على الترتيب وذلك على مدى الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠).

وحيث أن الهياكل يمكن تأجيرها بسعر أقل من تأجير نفس القيمة من التجهيزات الرأسمالية أي أن السعر "التأجيرى" rental price للهيكل يكون أقل من التجهيزات . وطبقاً لقاعدة التجزو حيث يكون النمو بمعدل أسرع في المدخل الأعلى ثمناً فإن استخدام البيانات غير التجمعية سيؤدي إلى تقليل التحiz أو النمو في الإنتاجية .

٢- أما بالنسبة لتقسيم مدخلات العمل على أساس الجنس (S)، المهنة (O)، السن (A)، التعليم (E) ثم على أساس العنصر (R) وطبقاً لقاعدة السالفة الذكر يمكن التنبؤات على النحو التالي .

* نتيجة تساوى معدل النمو في الذكور والإثاث في قوة العمل والذي قدر بحوالى ٢١٪ على مدى الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠) فإن التقسيم على أساس الجنس (S) لن يؤثر على نمو المتبقي أو الإنتاجية .

* حيث يتضح من البيانات أن تباطؤ معدل النمو في الوظائف لو المهن (0) المختلفة يلتزدراً مع ارتفاع الأجر حيث المهن الأعلى لجراً هي المهن الأكثر عدداً وذلك بحسب شهادة مهنة واحدة هي طبقة العاملين (1) ومن ثم فإن من المتوقم أن ينخفض النمو في الإنتاجية لو المتغير .

* عندما صنفت قوة العمل على أساس السن (A) إلى ٦ مجموعات عمرية تبدأ من (١٤-٢٤) على أساس فئات طول كل منها ١٠ سنوات ، وحيث أن العمل في الفئات (من ٣٥-٦٤) يكونون هم الأكثر إنتاجية ولهم الأعلى أجرا بينما لولئك (من ١٤-٣٤) وأكثر من ٩٥ يكتسبون أجور أقل نسبياً . وحيث أن الفئات (٣٥ - ٦٤) حققت معدل نمو قدر بحوالى ٣١٪ بينما الفئات الأقل سنًا وأجرًا حققت معدل نمو ٦٪ فقط على مدى الفترة المذكورة وعلى ذلك فإنه من المتوقع طبقاً لقاعدة التجزء أن يقل التحيز لو النمو في الإنتاجية عندما يتم تقسيم العمل على أساس السن .

* عند تصنيف مدخلات العمل على أساس التعليم (E) وما نقصده بالتعليم هنا هو التعليم الرسمي .
وحيث أن العديد من للدراسات قد ظهرت وجود عائد نفدي موجب من الاستثمار في التعليم ، ولذلك فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فإن زيادة مستوى التعليم تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل . يلاحظ أن معدل نمو للذكور الأكبر تعليماً أسرع من الإناث الأقل تعليماً في قوة العمل فالذين حصلوا على تعليم يزيد عن ١٦ سنة قدر نموهم في قوة العمل بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، وب حوالي ٥٥ % بينما الأفراد الذين حصلوا على ١١-٩ سنة من التعليم قدر نموهم خلال نفس الفترة بحوالي ٢٥ % وبالتالي فإنه من المتوقع بالنسبة لقاعدة التجزو أن تصنيف قوة العمل على أساس التعليم يؤدى إلى تقليل التحيز لو النمو في الإنتاجية .

* عندما تصنف قوة العمل على أساس العنصر Race (R) يلاحظ أن أعدلاً غير البيض في قطاع الصناعة قد زاد بحوالى ٢٠٠,٦ % بينما زاد عدد البيض بحوالى ٢٠٠,٢ % فقط على مدى الفترة المنكورة . وعلى ذلك فإن من المتوقع أن يزداد التحييز لغير النمو في الإنتاجية قليلاً طالما أن اللغة الأقل أعدلاً (غير البيض) قد حققت نمواً أسرع من اللغة الأخرى .

بـ : النتائج لو الأدلة التطبيقية :

فيما يلي تغيرات معدل النمو السنوى للعائقى أو النمو فى الإنتاجية فى الصناعة فى الولايات المتحدة وكذلك نسبة إلى النمو السنوى فى القوة العاملة من الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠) على أساس استخدم البيانات التجمعية لمدخلات العمل ورأس المال (K,L) وكذلك طبقاً لتصنيف مدخلات رأس المال حسب للتجهيزات والهيكل (EQ,ST) وتقييم مدخلات العمل على أساس الجنس والمهنة (S, O)، الجنس والمهنة والسن (S, O, A) ثم على أساس الجنس والمهنة والسن والتعليم (S , O , A , E) وأخيراً على أساس الجنس والمهنة والسن والتعليم والعنصر (S , O , A , E , R)

(١) حيث حققت هذه المهنة أعلى أجر ولم تتحقق أكبر نمو، ربما نتيجة الندرة النسبية في أعداد المديرين حيث لم يزد معدل نموها خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ عن الثالت.

تقديرات المتبقى أو النمو في الإنتاجية في قطاع الصناعة في الولايات المتحدة
في الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ *

النمو السنوي للمتبقي		المدخلات
	متوسط النمو السنوي للمتبقي %	نسبة من النمو السنوي في القيمة المضافة %
47	1.51	K,I
44	1.41	K(EQ,ST),L
44	1.42	K(EQ,ST), L(S)
38	1.21	K(EQ,ST), L(S,O)
32	1.04	K(EQ,St), L(S,O,A)
26	0.82	K(EQ,ST), L(S,O,A,E)
27	0.87	K(EQ,St), L(S,O,A,E,R)

تدل الإختصارات بالجدول بين القويسين على تجزئة المدخلات على النحو التالي :

L : ساعات العمل ، S = النوع ، O = المهمة ، A = السن ، E = التعليم ، R = العنصر ، K صافي رصيد رأس المال ، EQ = التجهيزات ، ST = الهياكل

المصدر: Spencer, OP.Cit., P.132

ويتضح من الجدول السابق النتائج التطبيقية التالية :

* أدى تقسيم أو تجزئة رأس المال على أساس الهياكل (St) ، التجهيزات (EQ) إلى تقليل المتبقى أو النمو في الإنتاجية من ١٪١،٤١ إلى ١٪١،٥١ كما إنخفضت نسبة من القيمة المضافة من ٤٪٧ إلى ٤٪٤ وتنصير الإنفاض الضئيل في المتبقى هو إنخفاض النصيب النسبي من الدخل الذي يحصل عليه رأس المال بالمقارنة مع العمل

بالنسبة لتأثير تقسيم أو تصنيف مدخلات العمل يتضح مايلي :

* لم يكن للقسم طبقاً لنوع (S) (ذكور - إناث) أثر يذكر على نمو المتبقى أو نسبة إلى القيمة المضافة حيث تغير معدل المتبقى من ١٪١،٤٢ إلى ١٪١،٤١ فقط بينما لم تتأثر نسبة إلى القيمة المضافة حيث ظلت ثابتة عند ٤٪٤

* عند تصنيف قوة العمل طبقاً للمهنة أو الوظيفة (O) إنخفض المتبقى إلى ١٪١،٢١ وإنخفضت نسبة إلى القيمة المضافة إلى ٣٪٨.

* أدى تصنيف العمل على أساس المجموعات العمرية (A) إلى إنخفاض المتبقى إلى ١٪٠٤ وإنخفضت نسبة إلى القيمة المضافة إلى ٣٪٢

* ترتيب على تصنيف قوة العمل على أساس التعليم (E) إنخفاض المتبقى أو النمو في الإنتاجية بنسبة كبيرة حيث إنخفض من ١٪٠٤ إلى ٠٪٠٨٢ وتتناقصت نسبة من القيمة المضافة من ٣٪٢ إلى ٢٪٦

* وأخيراً فإن تصنيف قوة العمل طبقاً للعنصر (R) قد أدى إلى زيادة المتبقى من ٠٪٠٨٢ إلى ٠٪٠٨٧ وزادت نسبة إلى القيمة المضافة من ٢٪٦ إلى ٢٪٧.

ويتضح من النتائج السابقة إنخفاض المتبقى أو النمو في الإنتاجية من ١٪١،٥١ عند استخدام البيانات التجميعية لكل من مدخلات العمل ورأس المال إلى ٠٪٠٨٧ عند استخدام البيانات غير

التجمعية ومن ثم إنخفضت النسبة من القيمة المضافة من ٤٧٪ إلى حوالي ٢٧٪ وهكذا فإن هذا الإنخفاض (٢٠٪) يعني أن النسبة من القيمة المضافة التي لم يكن ممكناً تفسيرها (حوالي ٤٣٪) أصبحت الآن مفسرة عند تقسيم أو تجزئة المدخلات .

ويستنتج من ذلك أن التبرؤات طبقاً لقاعدة التصنيف أو التجزؤ التي تم إشتقاقها نظرياً - قد اتسقت مع النتائج التطبيقية مما يعني صلاحيتها .

٦- النتائج :

أسفر البحث عن أهم النتائج التالية :

أولاً - بالرغم من الكم الهائل من الدراسات التي تناولت موضوع الإنتاجية الكلية منذ الخمسينات وحتى الآن- إلا أن الوصول إلى استنتاجات دقيقة بالنسبة لمحدداتها وتقدير تغيراتها في ضوء الآلة التطبيقية - أمر لا يزال يستلزم المزيد من البحث . وربما مرد ذلك إلى أن تغير الإنتاجية هو محصلة للعديد من العوامل الديناميكية المتشابكة المتمثلة في تركيز رأس المال المادي والبشرى ، التغير الفني ، فضلاً عن التغيرات المرفقة المتعلقة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي . وربما هذا هو الذي دفع بعض الاقتصاديين مثل (Abramo vitz) إلى القول بأن "المتبقي" أو الإنتاجية الكلية إنما هي مقياس لما نجهله .

ثانياً - أن "المتبقي" أو النمو في الإنتاجية الكلية والذي قدرته العديد من الدراسات التطبيقية التي أجريت على الولايات المتحدة لفترات زمنية طويلة ، بنسبة تتراوح بين الثلث والنصف من معدل النمو الاقتصادي إنما يمثل عجز النمو في المدخلات التقليدية للعمل ورأس المال عن تقدير النمو المشاهد في الناتج القومي وينشأ نتيجة ابتعاد أو انحراف الواقع عن بعض الظروف المثلية المفترضة وبعكس في جزء منه عدم المقدرة على قياس وتجميع المدخلات بدقة فضلاً عن صعوبة إخضاع متغيرات أخرى للقياس الكمي ، ومن ثم فإن تحديد الملائم لدور الإنتاج ومعالجة المشكلات الناشئة من تجميع المدخلات يمكن أن يساهموا في تقليل "المتبقي" ويجعلوا منه مقياساً أفضل للنمو الحقيقي في الإنتاجية الكلية .

ثالثاً - أن افتراض تجانس المدخلات في التحليل النيووكلاسيكي وإن كان يسهل عملية تجميع المدخلات في شكل وحدات مادية ويسمح بالإحلال فيما بينها - إنما يخفى وراءه مشاكل عدم التجانس سواء في مدخلات العمل أو في مدخلات رأس المال والتي تختلف فيما بينها من حيث النوعية والكفاءة والقابلية للانتقال . وحتى إذا كان هذا الافتراض مقبولاً في اقتصاد بدائي أو بسيط فإنه يصبح غير معقول في الاقتصاد الحديث ، حيث تتفاوت المهارات والكافاءات والتعليم بين أفراد قوة العمل فضلاً عن تأثير التقدم الفني على رصيد رأس المال بدرجات متفاوتة .

رابعاً - أن استخدام البيانات غير التجمعية التي توضح تصنيف أو تقسيم مدخلات العمل ورأس المال طبقاً للخصائص التي تعكس الاختلافات النوعية في كل منها - يساهم في الحد من التحيز في مؤشر "المتبقي" ومن ثم في النمو في الإنتاجية الكلية .

وقد أسفر البحث عن قاعدة هامة للتبؤ بأثر استخدام البيانات غير التجمعية على اتجاه التحيز في مؤشر المتبقي أو النمو في الإنتاجية وقرر بأنه إذا تساوت أسعار المدخلات أو تساوت معدلات نموها لاتسبب عملية استخدام البيانات التجمعية أى تحيز في نمو الإنتاجية وهذه حالة المدخلات المتتجانسة . أما في حالة عدم التجانس ووجود تحيز فإن قاعدة التجزو تقرر بأنه عندما يكون النمو بمعدل أسرع في المدخلات الأعلى ثمناً ، فإن استخدام البيانات غير التجمعية سيؤدي إلى تقليل التحيز بينما تزداد درجة التحيز عندما يكون معدل النمو في المدخلات الأقل ثمناً هو الأسرع .

خامساً - أن حساب المتبقي أو النمو في الإنتاجية من واقع البيانات التطبيقية على أساس استخدام البيانات غير التجمعيه أعطى نتائج إبستموجرافية تتفق مع التبيّنات التي تم إستنتاجها طبقاً لقاعدة التجربة بالنسبة للقطاع الصناعي في الولايات المتحدة في الفترة (١٩٥٠-١٩٦٠) حيث لم يكن تفسير حولي ٤٣% من النمو غير المفسر في القيمة المضافة . وهكذا تتقدّم هذه القاعدة التي تم اشتغالها نظرياً من مؤشر حساب التغيرات في الإنتاجية الكلية مع الأدلة التطبيقية المتاحة مما يعني صلاحية هذا المؤشر .
سادساً- بالرغم من استخدام مفهوم التقدم التكنولوجي في كثير الأحيان كمرادف للتغير في الإنتاجية الكلية إلا أن هذا التشبيه قد ينقصه الدقة لأن التقدم التكنولوجي يمكن اعتباره أحد العوامل المسببة للنمو في الإنتاجية ، بما بشكل منفصل عندما يكون محلياً وغير متجسد "disembodied" أو من خلال تأثيره على نوعيه وخصائص المدخلات المادية . إن تأثير التغيرات في التقدم الفنى المحلي وغير المتجسد تظل أحد المسيبات المحتلـة للمساهمة في نمو الناتج بالرغم من ضآلتها وخاصة عندما يتم تقليل "المتبقي" إلى أدنى حد ممكن بعد تفسير الجزء الأكبر منه . فضلاً عن ذلك فإن التأثير الأكثر وضوحاً للتقدم الفنى قد يكون متضمناً في التغيرات في هيكل قوة العمل وفي نوعيه وانتاجيه رصيد رأس المال . وربما يتمثل هذا النوع من التقدم الفنى في تفسير اسباب التغيرات في الطلب و العرض من مدخلات العمل ورأس المال ، فالتقدم الفنى المتمثل في إدخال منتجات جديدة أو فنون انتاجية جديدة يؤثر في الطلب على رأس المال سواء المادى أو البشري بينما يؤثر الأنفاق على التعليم والبحث في جانب العرض .

المراجع :

- Branson. william, H., Macro Economic Theory And Policy, Harper & Row, Publishers, 1979.
- Cohn Elchanan and Geske. Terry. G, The Economics of Education, Pergamon press, 1990.
- Dornbusch, Rudiger and Fisher, Stanly, Macro Economics, McGraw - Hill, 1981.
- Fleisher, Belton, M. and Kniesner Thomas, J. Labor Economics, Theory Evidence and Policy, Prentice, Hall, 1990.
- Ibrahim Nematallah Naguib, " A reformulation of the standard Neo - classical Model for Labor Allocation ", Alexandria Journal of commerce Research, Vol. XVI. No. 2, 1979.
- Jorgenson, D. and Griliches, Z., "The Explanation of Productivity Change", Review of Economic Studies, July, 1967.
- Stephnes John kriker, Differentiation of Labor in Macro Economic Growth Models, unpublished ph. D, Thesis, University of Illinois, 1967.
- Nadiri M. Ishaq, "Some Approaches to the Theory and Measurement of Total Factor Productivity : A survey", Journal of Literature Review, 1970.
- Nelson, R., "The CES Production Function and Economic Growth projection" Review of Economic Statistics, Aug, 1965.
- Nicholson Walter, Intermediate Micro Economics And its Application, The Dryden Press, 1990
- Richter, M.K, " Invariance Axioms and Economic Indexes ", Econometrica Oct, 1966.
- Star Spencer, " Accounting for the Growth of output ", American Economic Review, March, 1974.
- U.S. Department of Commerce of Business Economics (OBE), National Income and product Account : (1929-1965). survey, 1966
- Wykstra Ronald. A(editor), Education and Economics of Human Capital. Free press, New york, 1971.